ا.د/ سمعان بطرس فرج الله

أحد علامات القسم البارزة، وأحد رواد مدرسة القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. تخرج ا.د/ سمعان بطرس فرج الله من كلية الحقوق عام 1954، وحصل على دكتوراة الفلسفة فى العلوم السياسية جامعة جنيف "سويسرا" 1963، والتحق بوظيفة مدرس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة عام 1964، ثم شغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية فى الفترة من 1985 حتى 1986، كما عمل كأستاذ محاضر فى أكاديمية القانون الدولى فى لاهاى.

ترك الأستاذ الدكتور سمعان بطرس فرج الله انتاجا علميا غزيرا يتوزع ما بين القانون الدولى والعلاقات الدولية والسياسات الخارجية؛ ومن مؤلفاته؛

سمعان بطرس فرج الله، تطور وظيفة الأمين العام للأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولى، مجلد 21، 1965.

_____، تعريف العدوان ، المجلة المصرية للقانون الدولى، العدد24، 1968.

_____، تغيير مسار الطائرات بالقوة (فى) دراسات فى القانون الدولى، الجمعية المصرية للقانون الدولى، المجلد الثانى ، 1970.

_____وآخرون، الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، المستقبل العربى، مجلد 19، عدد 218، 1997.

_____، موقع النظام العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين، مجلة النهضة، مجلد 2، عدد6، 2001.

ومن كتبه: العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974. مصر والدائرة المتوسطية-الواقع والمستقبل حتى 2020، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2002. والتى نوه فى مقدمتها أنها ليست دراسة نتاج عمل فردى خالص ولكنها مجهود جماعى استمر قرابة أربع سنوات. وكذ،لك اشرافه على كتاب مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى، والكتاب نتاج أعمال ندوة أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع معهد البحوث والدراسات العربية فى الفترة 27-29 ديسمبر 1997، وصدر عام 1998.

وأخيرا كتابه جدلية القوة والقانون فى العلاقات الدولية المعاصرة، الصادر عن برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، 2008.

وقد تم اختيار بعض هذه الأعمال للعرض أخذا فى الاعتبار معيار التنوع ، والمعيار الزمنى بحيث تغطى مراحل زمنية مختلفة.

سياسة مصر الخارجية: 1922-1952

تجمع تلك الدراسة المعنونة " سياسة مصر الخارجية: 1922-1952" بين التحليل السياسي والدراسة التاريخية، وتسعى إلى تسليط الضوء على حقبة مهمة من تاريخ مصر المعاصر، وهي تلك الفترة الممتدة منذ إعلان 28 فبراير 1922، الذي تضمن قيام بريطانيا بمنح مصر استقلال مقيد، حتى قيام ثورة يوليو 1952، من خلال تحليل السلوك الخارجي لمصر والتوجهات الخارجية لها، ورصد عناصر التغير والاستمرارية خلال تلك الحقبة الزمنية الممتدة. ولقد سعى المؤلف خلال ثنايا هذه الدراسة إلى أن يبدد إحدى المسلمات الشائعة عن السياسة الخارجية لمصر قبل العام 1952، وهي افتقار مصر سياسة خارجية بالمفهوم الصحيح؛ نظرا لوقوع مصر تحت الاستعمار البريطاني، وعلاقة التبعية الواضحة التي كانت تربطها ببريطانيا؛ وقد ترتب على شيوع هذا الرأي في الدوائر الفكرية أن تلك الحقبة التي يطلق عليها العديد من الدارسين "الحقبة الليبرالية" لم تنل نصيبا كافيا من الدراسة العلمية المتعمقة فيما يخص السلوك الخارجي لمصر.

يوضح الدكتور سمعان بطرس فرج الله قصور تلك الرؤية، إذ تطلعت مصر إلى لعب دور فعال ونشط بل وقيادي في محيطها العربي والإسلامي، ومن أمثلة ذلك دورها القيادي في إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، صحيح أن القضية المحورية للسياسة الخارجية المصرية تمثلت في محاولة نيل الاستقلال الكامل في إطار الوحدة مع السودان، لكن وجدت أبعاد أخرى ومجالات لعمل السياسة الخارجية المصرية، فضلا عن إمكانية تمييز نوع من الاستقلالية للسياسة الخارجية المصرية، بحيث أن السلوك الخارجي لمصر لم يكن محض انعكاس إملاءات خارجية من لندن.

لقد تأثرت السياسة الخارجية لمصر خلال تلك الحقبة بمجموعة من الثوابت، ولعل أحد أبرز تلك الثوابت هو الموقع الجغرافي، حيث فرض البعد الجغرافي على مصر تعدد توجهات سياسته الخارجية، وعدائها لسياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فضلا عن اهتمام مصر بقضية السودان. حيث اتجهت مصر لضبط مياه النيل وتوزيعها بما يخدم المصالح المصرية. لقد أصبح الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية المصرية بعد تصريح 28 فبراير هو محاولة توسيع قاعدة الاستقلال المصري، وبتعبير آخر يوضح المؤلف كيف أثرت طبيعة الحياة السياسية الداخلية التي دارت حول النضال الوطني على السلوك الخارجي لمصر، ومحاولة التخلص من القيود التي فرضها تصريح فبراير 1922، حيث مثل جلاء القوات

البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية المصرية، ومن حيث مجالات التحرك الخارجي فقد تمثلت بصفة رئيسية في التفاوض مع بريطانيا حول تجسين شرط الاستقلال المنقوص الذي منحه تصريح 28 فبراير 1922.

لكن معطيات البيئة الدولية والداخلية حرمت مصر من القدرة الفعلية على إدارة سياستها الخارجية طوال الفترة من 1922-1936، ويُجمل الدكتور سمعان بطرس فرج الله هذه المعطيات في التوافق بين مصالح الدول الأوروبية المتعارضة بتوقيع اتفاقية لوكارنو 1925، بحيث تم التخفيف من حدة التوترات الأوروبية، فضلاً عن ضعف الاقتصاد المصري، وسيطرة الأجانب عليه، والسياسة الاستعمارية البريطانية التي عمدت إلى إضعاف الجيش المصري من حيث العدد والعتاد، والصراعات الداخلية بين الوفد والقصر على إدارة شؤون البلاد، الأمر الذي ترجم نفسه في شكل ازدواجية واضحة ميزت الموقف المصري من قضية الخلافة الإسلامية وقضية الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وبينما ندد حزب الوفد خلال مشاركته في مؤتمر القدس الإسلامي عام 1931 بالصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين، وقفت حكومة محمد محمود باشا في العام 1929 ضد ثورة شعب فلسطين.

ويلاحظ أن السياسة الخارجية المصرية بعد العام 1936 باتت أكثر مرونة، حيث تمتعت مصر ببعض المزايا على الصعيد الخارجي، لعل من أهمها الحق في رفع درجة التمثيل الدبلوماسي إلى درجة السفارة، وحق مصر في التمتع بعضوية عصبة الأمم. وفي عصبة الأمم دار التوجه الخارجي المصري حول مساندة القضية الفلسطينية ، حيث عارضت اقتراح بريطانيا المقدم عام 1936 بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، و اعتبرت مصر أن مقترح التقسيم ينافي حقوق العرب الطبيعية، وأن الرأي العام الإسلامي لن يقبل نزع الأماكن المقدسة من أيدي العرب، فضلاعن أن مصر لا تأمن قيام دولة يهودية على حدودها. وبسبب نص معاهدة 1936 على بقاء أعداد كبيرة من القوات البريطانية في منطقة قناة السويس أصبح هدف جلاء القوات البريطانية عن البلاد يتصدر أهداف سياستها الخارجية.

بعد ذلك يوضح الدكتور سمعان بطرس فرج الله أن وصاية بريطانيا على سياسة مصر الخارجية قد خفتت لحد كبير بعد زوال خطر المحور على مصر، وبعد أن أصبحت المبادرة الاستراتيجية بيد الحلفاء ابتداء من نهاية 1942، ثم يرصد المؤلف موقف الحكومة البريطانية من الدعوة لإنشاء جامعة الدول العربية، حين أصدر أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانية

في فبراير 1942 تصريحه الشهير بأن حكومته "تنظر بعين العطف إلى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية"، وقد شكل التصريح البريطاني حافزا قويا لقيام الحكومة المصرية بالمبادرة بتزعم حركة الوحدة العربية وإنشاء جامعة الدول العربية، لكن بالنسبة لتوجهات مصر الخارجية فقد تميزت باستمرار الازدواجية بين القصر والوزارة، وبينما أظهر القصر ميلا نحو المحور حتى 1942، تمسكت الحكومات المصرية المتعاقبة بالتعاون الوثيق مع بريطانيا إعمالا لبنود اتفاقية 1963.

أما بالنسبة لتوجهات مصر العربية فقد تبلورت بشل أوضح، مع تزعم مصر الدعوات الرسمية لإضفاء طابع تنظيمي محدد على قضية الوحدة العربية من خلال إنشاء جامعة الدول العربية. وبالنسبة لسياسة مصر الخارجية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع ثورة 1952، فقد اتسمت هذه الحقبة بالتأكيد على مطالب الحركة الوطنية المصرية في تحقيق الجلاء الكامل عن البلاد ووحدة مصر والسودان، لكن الرد البريطاني على التطلعات المصرية اتسم بالصلف والتعالي والتمسك ببنود معاهدة 1936 ومحاولة ربط مصر بمجموعة الكومنولث، كما رفضت مصر قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وجاءت هزيمة مصر في حرب فلسطين عام 1948 لتمثل نقطة تحول رئيسية في البلاد، حيث عاشت مصر فترة من القلاقل الداخلية وانعدام الاستقرار الحكومي وفقدان الشعب الثقة في الحكومة والقصر، كما تركز الاهتمام الشعبي على شعار إلغاء معاهدة 1936 من خلال "الكفاح المسلح".

هكذا رسم مؤلف الدراسة الدكتور سمعان بطرس فرج الله صورة مكتملة الأركان لسياسة مصر الخارجية خلال الفترة من 1922- 1952، وقد أكد المؤلف على ترابط العوامل الداخلية والخارجية، فضلا عن تعدد القوى الفاعلة في عملية صنع القرار الخارجي، وتصدر القضية الوطنية ومطلب الاستقلال عن بريطانيا قائمة أهداف السياسة الخارجية المصرية، وترصد الدراسة تضافر مجموعة من العوامل التي أفضت إلى ضعف سياسة مصر الخارجية، مثل الانقسام الذي ميز الحركة الوطنية في مصر منذ ثورة 1919، والذي جسد نفسه في تفشي ظاهرة عدم الاستقرار والزاري، وازدواجية صنع القرار بين الحكومة والقصر في مجال السياسة الخارجية، وضعف مصر من الناحية العسكرية، وتبعية اقتصادها للغرب، كما فرض النظام الدولي قيودا واضحا عل قدرة مصر على انتهاج سياسة خارجية مستقلة، ويذكر المؤلف" لم يكن النظام الدولي يسمح حتى منتصف الخمسينيات بأن تقوم الدول الصغرى، ومنها مصر، بدور يُذكر في إدارة وتوجيه العلاقات الدولية".

مصر والدائرة المتوسطية: الو اقع والمستقبل حتى عام 2020

يتناول هذا الكتاب تنامي اهتمام مصر ب"الدائرة المتوسطية" في السياسة الخارجية لها خلال حقبة التسعينيات، ودور تلك الدائرة في تحقيق المصالح الحيوية للمجتمع المصري. يستهل الأستاذ الدكتور سمعان بطرس فرج الله المؤلف بالتأصيل لمفهوم "المتوسطية"، حيث يرتبط هذا المفهوم بوضع ترتيبات خاصة بمنطقة البحر المتوسط تتضمن تكثيف التعاون والتنسيق بين الدول الواقعة في تلك المنطقة الجغرافية من العالم، والسعي لتحقيق جملة من المصالح المشتركة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، لكن الدائرة المتوسطية لا تعكس شعورا بهوية إقليمية موحدة، إذ أن الشعوب والدول المتوسطية تنقسم إلى مجتمعات متباينة في نظمها السياسية والاقتصادية وانتماءاتها الثقافية والفكرية، كما أنها لم تتجسد في شكل منظمة إقليمية جامعة على غرار جامعة الدول العربية أو الاتحاد الأوروبي.

ويفرض الموقع الجغرافي لمصر في الجنوب الشرقي للبحر المتوسط عليها ارتباطات عديدة بالدول المتوسطية الأخرى، ومن ثم يعتبر الأستاذ الدكتور سمعان بطرس فرج الله أن إدراك مصر للدائرة المتوسطية يتحدد بالنظر إلى موقعها الجغرافي، والذي يدعو إلى البحث عن إقامة ترتيبات تعاونية بين هذه الدول تحقيقا لمنافع مشتركة، والبحث عن حلول جماعية للقضايا والاهتمامات المشتركة. هكذا يقدم مؤلف الكتاب تمييزا مهما بين الترتيبات الإقليمية والمنظمة الإقليمية، ويضع "الدائرة المتوسطية" في الفئة الأولى.

وخلال العرض التاريخي لتطور اهتمام مصر بالدائرة المتوسطية يوضح الدكتور سمعان بطرس حقيقة مهمة، وهي أن تلك الدائرة لم تنل اهتماما كبيرا من قبل صانع السياسة الخارجية المصرية خلال حقبة كل من الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس السادات، وبينما اهتم عبد الناصر بالدوائر العربية والإسلامية والإفريقية؛ انطلاقا من أيدلوجية مناوئة للاستعمار، آثر الرئيس السادات إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية نحو التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه حدث تحسن نسبي في علاقات مصر مع الدول الغربية عبر البحر المتوسط مع الحرص على عدم معاداتها.

لكن التحول الكبير الذي ترصده الدراسة حدث خلال حقبة الرئيس مبارك، حيث دعت مصر في نوفمبر من العام 1991 إلى إنشاء منتدى المتوسط، ويحلل الدكتور سمعان بطرس فرج الله إدراك مصر لمفهوم المتوسطية من منظور المصلحة القومية، حيث يستند الإدراك المصري لمفهوم المتوسطية إلى الرغبة في تحقيق التعاون بين بلدان البحر المتوسط من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إطار جماعي للتفاعل بين هذه الدول.

ويرصد الدكتور سمعان بطرس فرج الله حقيقة أن حوض البحر المتوسط قد أصبح حيزا جغرافيا متميزا في نطاق الدبلوماسية المصرية، إلى جانب الدوائر الأخرى للسياسة الخارجية المصرية التي اعتادت مصر الاهتمام بها. بحيث بات تلك الدائرة المستحدثة واحدة من أهم مجالات العمل الخارجي لمصر خلال حقبة التسعينيات، وقد انعكس هذا الاهتمام المتنامي في إنشاء إدارة منفصلة عام 1991 بوزارة الخارجية المصرية تهتم بشؤون الجماعة الأوروبية، لمواكبة تعاظم دور الجماعة الأوروبية خاصة على الصعيد الاقتصادي.

وفي المقابل ترصد الدراسة ملامح صيغة برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية التي طرحت في نوفمبر 1995 من قبل الاتحاد الأوروبي، وتعكس تلك الصيغة رؤية جماعية أوروبية لمستقبل العلاقات بين أوروبا والدول الواقعة على الضفاف الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط. بعدئذ يمضي مؤلف العمل إلى شرح أوجه التباين والاختلاف بين الرؤيتين المصرية والأوربية لمفهوم الشراكة الأورو-متوسطية، ويعود هذا التباين إلى اختلاف المصالح القومية للطرفين وتباين درجة تطورهم السياسي والأمني والاقتصادي.

وهكذا تلزم المصلحة القومية لمصر أن تولي اهتماما خاصا بالتعاون الاقتصادي والتنموي كركيزة مهمة لإعادة بناء المجتمع المصري ومعالجة الخلل بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، أما أوروبا فتمثل قضية الأمن الهاجس الأكبر لها والمحدد الرئيسي لتوجهاتها حيال دول جنوب وشرق المتوسط. أما بالنسبة للمحور الأمني والسياسي فترى مصر أن إقامة توازنات عسكرية متكافئة بين دول جنوب وشرق المتوسط من خلال ضبط التسلح، والتوصل لتسوية عادلة للصراع العربي-الإسرائيلي، وإدراك أن التهديد النووي لإسرائيل هو أحد المعوقات الرئيسية التي تعرقل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط.

وفي المقابل يرصد الدكتور سمعان بطرس فرج الله ملامح الرؤية الأوروبية لتهديد الأمن في منطقة المتوسط، والتي تركز على تدفق العمالة واللاجئين من منطقة شمال أفريقيا وتركيا إلى الدول الغربية، ما يجعل أوروبا تولي اهتماما لائقا بالأوضاع الداخلية في البلدان العربية المتوسطية، وترى أوروبا أن تلك الأوضاع تخلق تهديدات اقتصادية وأمنية وثقافية للأمن الأوروبي، وبتعبير آخر تركز الرؤية الأوروبية على "عدم الاستقرار " بمعناه الواسع عوضا عن التسوية السلمية للنزاعات القائمة، أو ضبط التسلح في بلدان تلك المنطقة.

ويوضح الدكتور سمعان بطرس فرج الله في معرض تناوله للبعد الاقتصادي والاجتماعي في الشراكة الأورو-متوسطية أن دوافع دول الاتحاد الأوروبي وراء التعاون مع الدول المتوسطية هي دوافع غير اقتصادية، وفي المقابل يعتبر تنشيط التعاون الاقتصادي والتنموي أهم محور في علاقات مصر بالدول الغربية، حيث يواجه الاقتصاد المصري تحديات جمة تجعل مصر تولي اهتماما خاصا بتكثيف التعاون الاقتصادي والتقني مع الدول الأوروبية، كمدخل رئيسي لنفاذ الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي.

لقد تعارف المشتغلون بدراسة السياسة الخارجية المصرية على التمييز بين عدد من مجالات الحركة الخارجية النشطة لمصر، وقد سلط الدكتور سمعان بطرس في هذا المؤلف دواعي تجديد دوائر السياسة الخارجية المصرية، وأوضح أن مشكلة التنمية قد شكلت الدافع وراء حدوث هذا التحول النوعي في السياسة الخارجية المصرية خلال حقبة التسعينات، هذا التحول الذي انطوى على تكثيف الاهتمام بخلق ترتيبات إقليمية تتضمن تنشيط التعاون مع أوروبا والبحث عن مقاربات جماعية للمشكلات والتحديات المشتركة، لكن تباين الرؤيتان المصرية والأوروبية ظل محددا للتفاعل بين الطرفين، وهو اختلاف حرص الدكتور سمعان بطرس فرج الله على توضيحه خلال ثنايا تلك الدراسة. لقد عرض الدكتور سمعان بطرس في ثنايا هذه الدراسة باقتدار تحليلا وافيا لواحدة من أهم ملامح السياسة الخارجية خلال حقب التسعينيات، وهي تفعيل "الدائرة المتوسطية"، وينطلق هذا الاهتمام -كما أوضح المؤلف-ي من إدراك الارتباط الكامل بين السياسة الخارجية لمصر وأوضاعها الداخلية.

جدلية القوة والقانون

كتاب جدلية القوة والقانون: فى طبعته الأولى الصادرة عن برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2008، وهو آخر أعمال أ.د/ سمعان بطرس فرج الله.

وتم اختيار هذا الكتاب من ناحية لأنه آخر كتب د.سمعان، ومن ناحية أخرى لتناوله لواحد من أهم المفاهيم المركزية فى علم السياسة عامة وفى العلاقات الدولية على وجه الخصوص، ومن ناحية ثالثة لما تحوزه زاوية تناول المفهوم من أهمية مستمرة وما تثيره من تساؤلات تلقى اهتماما فى الواقع المعاصر مع التطورات الدولية المتلاحقة ومع الأحداث التى نعاصرها اليوم . إن العلاقة بين الواقع الدولى (السياسى) وبين القانون الدولى لهى علاقة مستمرة وقضية متجددة على الدوام. ينشغل الكاتب بالعلاقة بين الأبعاد السياسية والأبعاد القانونية لظاهرة القوة، كيف تتحدد العلاقة بين القوة وبين القانون؟

حيث يناقش الكتاب قضية "الحدود القانونية لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية"، ويتناولها تناولا بينيا رابطا بين القانون الدولى المعاصر والسياسات الدولية المعاصرة. الأمر الذى يثير قضية منهجية مهمة تتعلق **بعلاقة علم القانون بعلم السياسة**، وحدود التداخل والترابط بينهما.

وكان اختيار مفهوم "القوة"، بما يحتله من مكانة مركزية فى علم السياسة عموما وفى السياسات العالمية على وجه الخصوص، معيارا حاسما لاختبار "**الأساس الإلزامى للقانون الدولى العام**". فمن المعلوم أن القانون الدولى المعاصر يتضمن قاعدة أساسية ذات طبيعة آمرة تحظر استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، فى العلاقات الدولية. وهى القاعدة الى يذكر دكتور سمعان بأنه تم إقرارها بشكل مباشر وصريح فى ميثاق الأمم المتحدة الصادر فى 1945، وفى مواثيق دولية أخرى كثيرة لاحقة، وبمقتضى قرارات صادرة عن منظمات دولية عالمية وإقليمية. ثم يقارن الوضع فى العلاقات الدولية؛ فيقول "من الملاحظ أن استخدام القوة فى العلاقات الدولية ما زال يشكل ظاهرة مستمرة فى تاريخ العلاقات البشرية حتى يومنا هذا" غلى الحد الذى يقال معه بثقة أن "لغة القوة المسلحة قد طغت على لغة القانون الذى يفرض على الدول التزاما صارما بتسوية جميع المنازعات والمواقف الصراعية بالطرق السلمية"

من هنا كان اختيار عنوان الكتاب عن الجدل المتواصل ، الذى تثيره المفارقة بين القاعدة والواقع، حول فاعلية النظام القانونى الدولى فى إقرار السلم والأمن فى مجتمع دولى يتكون أساسا من وحدات مستقلة تعتمد فى علاقاتها المتبادلة ،أساسا، على جميع وسائل القهر، ومنها القوة العسكرية.

تناول د. سمعان هذه الجدلية بعيدا عن دعاة "المثالية"ودعاة "الواقعية" المفرطة، واللذان وصفهما بتجاهل الحقيقة المجتمعية فى تطورها "التى تخضع للتنظيم القانونى من جانب، وعلاقات القوة من جانب آخر". وفكرة القانون وظاهرة القوة لاتتعارضان بشكل مطلق ولا تنفى إحاهما وجود الأخرى بل هما متلازمتان ومتداخلتان دائما لا تنفصل إحداهما عن الأخرى. فالقانون أداة لتنظيم مجتمع بشرى فى تطوره، ومن ثم فإنه يعكس أوضاعا سياسية حاضرة أو توجهات مستقبلة.ولذلك فإن القواعد القانونية لاتنفى وجود ظاهرة القوة، ولكن تسعى لتنظيمها. ف" حيث يوجد مجتمع يوجد نظام ويوجد قانون". ولكن ترتبط طبيعة النظام القانونى بنوعية المجتمع الذى ينظمه، وهكذا يصل د. سمعان إلى التمييز بين المجتمع الوطنى ، الذى تتميز فيه السلطة بخاصية المركزية، فتنفرد باحتكار الاستخدام المشروع للقوة. بينما يتكون المجتمع الدولى من وحدات سيادية مستقلة، لاتخضع لسلطة قانونية أعلى منها، ومن ثم فالدول، أطراف المجتمع الدولى، تتمتع بحق استخدام القوة كأصل عام، "وإن خضع استخدام هذا الحق لبعض الضوابط التنفيذية".

هل إذن وظيفة القانون تقتصر على إضفاء الشرعية على سياسة القوة؟ اهتم د. سمعان بالإجابة على هذا السؤال، مؤكدا أن الإجابة بنعم تتجاهل فى الحقيقة واقع حياة المجتمع، الذى يؤكد أن **القانون أداة لتنظيم استخدام القوة، وليس مجرد أداة فى خدمة القوة.** فالقانون يفرض قيودا على إرادة الدول ، التى لايمكن أن تكون سيادتها مطلقة بدون ضوابط.

انه يشرح الاجابة على النحو التالى؛ إذا كان لعنصر القوة دور فى صياغة القواعد الدولية بمعنى أنها تعبر خيارات سياسية، فإن ذلك لا يعنى أن كل دولة كبرى، منفردة، تشكل القواعد القانونية بما يخدم مصالحها الذاتية. ذلك ان اختلاف مصالح الدول الكبرى، وتوازنات القوى بينها، يؤديان إلى أن القواعد الدولية لا تعبر عن إرادة كل منها منفردة، ومن ثم فإنه يصف القواعد الدولية الحاكمة للعلاقات بين مجموعة الدول الكبرى بأنها "قواعد تنسيق" وليست "قواعد إخضاع". هذا بالإضافة ل"قواعد التضامن" التى تعبر عن المصالح المشتركة.

ويوضح موقع "الدول الصغرى" من هذا التحليل بأنها تسهم أيضا ، ولو بقدر محدود، فى صياغة القواعد الدولية؛ معللا إجابته بأنها من ناحية ترجع إلى أن مفهوم الدول الكبرى مفهوم متغير باستمرار بتغير عناصره، ومن ناحية أخرى نتيجة انقسام الدول الكبرى. كما اسهم تنامى دور المنظمات الدولية فى نمو دور الدول الصغرى فى صياغة القواعدالدولية من خلال ما اتاحه من إطار مؤسسى لهذه الدول لتعبر عن إرادتها المشتركة.

وهكذا، يوضح أن قواعد القانون الدولى العامة نتاج حوار متصل بين الدول الكبرى ذاتها من جانب، وبينها وبين الدول الصغرى من جانب آخر. وأن هذا معنى الجدلية المستمرة بين "القاعدة القانونية" و"الواقع الاجتماعى" الذى يدخل ضمن مكوناته الهامة بالضرورة عنصر القوة.

ثم يأتى للسؤال الذى يعتبره جوهر المشكلة البحثية للدراسة، وهو؛ **إذا كانت الدول تتمتع بحق ،أو بمشروعية، استخدام القوة، فهل يفرض القانون الدولى المعاصر قيودا موضوعية على ممارسة هذا الحق فى العلاقات الدولية؟؟؟** ومن أجل الإجابة على هذا السؤال يستعرض د. سمعان ويحلل مراحل تطور محاولات وضع هذه القيرود منذ القرون الوسطى وشرط "الحرب العادلة"، ثم سقوط هذا القيد الموضوعى مع ظهور الدولة القومية ذات السيادة المطلقة، ثم العودة لظهور فرض القيود الموضوعية على حرية الدول فى استخدام القوة العسكرية فى ظل عهد عصبة الأمم، ثم فى مواثيق دولية لاحقة وصولا إلى ميثاق الأمم المتحدة فى 1945 ومواثيق دولية أخرى لاحقة. بهدف التعرف على الوضع الحالى للقانون الدولى فيما يتعلق بمبدأ مشروعية استخدام القوة العسكرية والاستثناءات الواردة على ذلك المبدأ، وما اعترضه من عقبات ومشاكل فى التطبيق وذلك من خلال دراسة بعض قضايا العلاقات الدولية المعاصرة. فالكتاب ملئ بقضايا العلاقات الدولية التى استخدمت فيها القوة العسكرية والتى يناقشها الكاتب من زوايا عدة؛ أولا المبرر الذى استخدمه الفاعل الدولى كاستثناء على مبدأ عدم استخدام القوة، ومدى مشروعية هذا الاستثناء، وكيف مثلت العديد من هذه الحالات تحايلا على القانون الدولى، وتفاعل السياسى مع القانونى فى هذه القضايا؛ ومنها مثلا: استخدام القوة فى مكافحة الإرهاب الدولى، والتى تتخذ أشكالا عدة فصلها الكتاب ؛ كخطف إرهابيين فى بلد أجنبى ومحاكمتهم أمام القضاء الوطنى، واغتيال ارهابيين فى إقليم دولة أجنبية، وشن غارات عسكرية ضد قواعد الارهاب فى دولة أجنبية، والتدخل العسكرى لإنقاذ الرهائن...مع أمثلة عديدة شارحة لكل من هذه الأشكال والصور

وينم **اختيار قضايا العلاقات الدولية التى اختارها د. سمعان عن التداخل الشديد ما بين السياسى والقانونى، وهو الخيط الناظم للكتاب منذ عنوانه وحتى خاتمته**. فقد اختار قضايا الإرهاب الدولى، والتدخل لاعتبارات انسانية، والتدخل لنصرة الديمقراطية. وفى كل منها يحرص على تناولها بين المعايير القانونية والإشكاليات السياسية

هذه القضايا، بالرغم من مرور قرابة الربع قرن على إصدار الكتاب، يمكن المراكمة على صورها وأشكالها ، وقد تطول قائمة القضايا أكثر . ولكن لا يمكن القول بحال من الأحوال أن الواقع الدولى قد تجاوزها، أو أن الباحث اليوم فى غنى عن الاستناد لهذا المرجع الموسوعى.

إن قضايا العلاقات الدولية، بأمثلتها الشارحة العديدة التى ذكرها الكاتب، أشارت بوضوح إلى كثرة انتهاكات القواعد الدولية، على النحو الذى يثير التساؤل "**هل كثرة الانتهاكات هذه تؤدى إلى القول بانقضاء القواعد الدولية تماما؟؟**" يجيب د.سمعان بأن القواعد الدولية تظل سارية النفاذ إلى أن يتم إلغاؤها كلية أو جزئيا (أى تعديلها) من خلال أحد المصادر الرسمية للقواعد الدولية وهى المعاهدات والعرف والمبادئ العامة للقانون.

ولذلك ينص صراحة على أن "إعلان انقضاء ميثاق الأمم المتحدة واعتباره مجرد قصاصة ورق لاقيمة لها هو قول مرسل لا يعكس الواقع فضلا عن أنه ليس أمرا مرغوبا فيه"، ويرى من الضرورى مواصلة النضال من أجل دعم فاعلية نفاذ القواعد الدولية التى تحكم مشروعية استخدام القوة فى العلاقات الدولية. ويبرر موقفه الداعم هذا لمواصلة النضال لإنفاذ الشرعية الدولية، منها أن الدول التى انتهكت بالفعل قواعد القانون الدولى لم ترغب فى إعطاء انطباع بأنها تتجاهل عمدا تطبيق تلك القواعد بل ، على العكس، حرصت دائما على إعلان وتأكيد التزامها بها بغية الحصول على غطاء قانونى من الرأى العام العالمى يقر بمشروعية تصرفها. وأنه حتى مع التسليم بزيف هذا الالتزام من الناحية الموضوعية، إلاأن الإحالة إلى النظام القانونى القائم هو موقف يتسم بالواقعية التى تقضى بأن استقرار النظام العالمى يتطلب أن تحكمه قيم أساسية، فى مقدمتها قواعد القانون الدولى، وتشرف على تطبيقها مؤسسات جماعية تمثل غالبية الفاعلين فى المجتمع الدولى تجنبا لفوضى استخدام القوة العسكرية.

قول د. سمعان باستمرارية نفاذ قواعد القانون الدولى لم يعن به جمود هذه القواعد عند وضع معين ، وقد أكد مرارا فى كتابه على أنه من خصائص كل نظام قانونى الاستجابة للمستجدات التى تطرأعلى حياة المجتمعات التى يسعى إلى تنظيم

العلاقات بين أطرافها. وبما أن النظام الدولى قد تغير جذريا منذ 1990 ،على الأقل، فقد ظهرت الحاجة إلى "إعادة صياغة الضوابط الحاكمة لمشروعية استخدام القوة من جانب، وتطوير المؤسسات المنوط بها الإشراف على تطبيق تلك الضوابط من جانب آخر".بالرغم من مظاهر التجديد وإعادة النظر التى عددها؛ حيث تم استحداث قواعد دولية جديدة لمواكبة التطورات الدولية على أصعدة البيئة والعولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...،وحيث تم تطوير آليات تفعيل نفاذ القواعد الدولية، لاسيما فى السلم والأمن الدوليين، المنوطة بحفظهما منظمة الأمم المتحدة.

من هنا يرى د.سمعان أن **"إصلاح الأمم المتحدة" قضية محورية**، وبالفعل تحتل أهمية خاصة فى مداولات الدول وفى المحافل الدولية. وهو يعدد التطورات الهامة التى حدثت على مستوى الهيكل التنظيمى لأجهزة الأمم المتحدة والإجراءات التى تتبعها فى مهامها، مما جعل المنظمة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الدولية فى العالم المعاصر؛ ومن أبرز مظاهر هذا التطور كان التجديد فى أسلوب عمل مجلس الأمن وزيادة معدل المشاورات غير الرسمية بهدف التوصل لصيغ توافقية قبل الاقتراع الرسمى على مشروعات القرارات، وزيادة عدد الجلسات الدورية التى يعقدها مجلس الأمن لمتابعة تطور الأوضاع الدولية،وإنشاء آلية لإنذار المبكر لمتابعة التطورات الدولية ورصد الأوضاع التى قد تهدد السلم والأمن الدوليين تمهيدا لتسويتها بالطرق السلمية، وإضافة أجهزة جديدة تأخذ فى الاعتبار تعقد الصراعات الدولية....

وبالرغم مما ذكره د. سمعان من أوجه تطوير الأمم المتحدة لفروعها وأجهزتها وأساليب عملها، إلا أنه يؤكد بوضوح أن كل ذلك ليس كافيا لضمان السلم والأمن فى المستقبل. إنه يذيل خاتمة كتابه قائلا "***فإذا أراد المجتمع الدولى أن ينتقل من مرحلة سياسة القوة الغاشمة وفرض الأمر الواقع التى يعيشها حاليا إلى حكم القانون وتحقيق الاستقرار والتقدم على أساس العدل، فإن عليه أن يواصل جهود تطوير قواعد القانون الدولى وتطوير آليات تفعيله من خلال إصلاح المنظمات الدولية لتحقيق مرونة وفاعلية أكبر فى التعامل مع الأزمات النوعية الحادة المتوقعة فى المستقبل***"